العدد (4071) السنة الخامسة عشرة - السبت (25) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

تآمر وتمرّد واستيلاب يغيّب قانون الأندية في مجلس النواب!

■ الرياضة البرلمانية: استقَلْنا جماعياً احتجاجاً على تهميش الرئيس

■ تسييس عبطان للملف دفع المعارضين للانقلاب على الوزارة

■ الأولمبية مهدّدة بانقطاع المال ما لم تعدّل نهجها وتعرف حجمها

□ بغداد / إياد الصالحي

صمت عَمدْ يُخيّم على مسودة تعديل قانون الأندية الرياضية المفترض أن تجري انتخاباتها في آذار عام ٢٠١٦ لإكمالها دورتها الشرعية المبتدئة من آذار ٢٠١٢، حيث تم سحب المسودة من جلسة مجلس النواب يوم الثلاثاء الأول من آب الماضي، لعدم توفر الجدية لدى مسؤولي اللجنة الأولمبية الوطنية في التوافق والمضي بآلية معينة تدفع القانون للإصدار بحسب ما ذكره رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية جاسم محمد جعفر لـ(المدى) اليوم، وليس هذا فحسب، بل صعّد الأخير من لهجة نقده للأولمبية ومن عضَد موقفها متسائلاً، "ألا تعد عرقلة تمرير القانون مؤامرة ضد مصلحة الرياضة العراقية؟" في وقت كنا قد اتصلنا بالمكتب الإعلامي للجنة الأولمبية للتنسيق بخصوص لقاء رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية رعد حمودي لبيان موقف مؤسسته من القضية، ومنحه فرصة متكافئة لتوضيح الأسباب الموجبة التي تحول دون المساهمة في حلحلة الأزمة، وبالفعل تم الاتفاق على إجراء المقابلة يوم الأربعاء الماضي، لكننا فوجئنا ومكتبه الإعلامي أيضاً بسفر حمودي خارج العراق تاركا وراءه علامة استفهام كبيرة لم نعهدها عنه في التزامه مع الإعلام الرياضي لاسيما أن المرحلة الراهنة تتطلب إخلاصاً وتضحية ومرونة أكبر لوأد أيّة مشكلة يسعى البعض لبقاء فتيل نارها قابلاً لإشعال حرائق واسعة في سوح الرياضة.

معارضون في البرلمان

قلنا لرئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية، هل هناك مبرر وراء غلق ملف قانون الأندية من قبل لجنتكم في الوقت الحاضر برغم أهميته؟

فأجاب، نعم أيقنا أن هناك محاولة لتعطيل إصدار القانون وعدم متابعة عمل الأندية، بدليل تسهيل تحركات بعض المعارضين داخل أروقة مجلس النواب استهدفوا القانون وحرّكوا بعض الكتل السياسة ضده، وافتضحت نواياهم من دون شك أنهم يرومون بقاء الأندية بلا انتخابات وأن تكون بعيدة عن اهتمام ومتابعة الحكومة.

وأضاف، موقف اللجنة الأولمبية الوطنية كان واضحاً أنها تصرّ على أن الأندية تابعة لها، وهي المعنية بإجراء عملية الانتخابات، لكن حتى الآن لم تقم بها، ونحن نعلم أنها غير قادرة على إقامتها، ومن حقنا مساءلة مسؤولي اللجنة الأولمبية إذا كنتم غير قادرين على ذلك لماذا وقفتم ضد تشريع القانون، ففي المرّتين توقّع اللجنة الأولمبية الوطنية بأنها تؤيد مع وزارة الشباب والرياضة وطرف ثالث إقامة انتخابات الأندية وفق فقرات القانون المعدل، ثم تتنصّل وتبعث بأشخاص الى البرلمان بغية عدم تمريره! ألا يعد ذلك تواطؤاً وتآمراً على الرياضة العراقية يحل أكثر من ٣٠٠ ناد ويتركه تائهاً من دون أية رقابة؟!

وكشف جعفر، أن الرياضة البرلمانية كونها جهة قطاعية ستحاسب الأولمبية على موقفها هذا إذا لم تقدّم أي دليل يدعم إصرارها في تحمّل مصير الأندية، وأعيد التأكيد هنا لو كانت الأولمبية صاحبة الحق لبادرت بإنهاء ملف الانتخابات، لكنها تعي جيداً أنها ليست كذلك، وكان الأحرى بها أن تؤازر الوزارة وتسهم في استقرار الأندية.

مؤسسة منحلّة!

وأوضح، أن المحكمة الاتحادية تعد اللجنة الأولمبية جزءا لا يتجزأ من المؤسسات التي حلّها الحاكم المدني الأميركي بول بريمر في أيار ٢٠٠٣، أي لا يحق للأولمبية إقامة الانتخابات، ويفترض أن تعطى الفرصة لوزارة الشباب والرياضة لإقامتها، ونلزمها أن لا يكون هناك تأثير أو تدخل حزبي أو كياني أو سياسي على المرشحين والعملية الانتخابية برمّتها، يمكن أن نشترط جملة من الأمور لكي نزيل المخاوف عن قلوب المعارضين الذين تحدّثوا عن إمكانية أن تأخذ الانتخابات جانباً سياسياً لمصلحة الوزارة.

ولفت الى أنه آن الأوان لعودة الأندية الرياضية الى الوزارة في موضوعة الانتخابات كمشرفة فقط وليست تابعة لها، ويقتصر دورها على مصادقة تشكيل الهيئة الإدارية ومنح ورقة تأسيس للنادي المنشأ حديثا، عدا ذلك ليس لدينا أية نقاط خلافية مع الأولمبية، باستثناء نقطة الأنانية بتحديهم على إقامة الانتخابات لكي يبقوا زمناً أطول في مقاعدهم، ويرتّبوا آلية الانتخابات بالأسلوب نفسه والأسماء بعينها التي تعزز مكوثهم على رأس إدارة اللجنة الأولمبية، أنها أنانية مقيتة لفرض الإرادة والاستيلاب ليس أكثر. والطامة الكبرى أنهم لا يمتلكون سنداً قانونياً لإقامة الانتخابات، فليست لديهم قاعدة بيانات ولا أموال، هم يفتقدون المساحات والمنشآت الممنوحة للأندية من الوزارة أصلاً، فكيف يتحدّون كل شيء وهم لا يمتلكون كل شيء بخصوص الإعداد للانتخابات وتبعات الدورة للسنين الأربع المقبلة ومتطلباتها العقارية والقانونية والمادية.

مؤامرة بعض النواب

وعلق جعفر على انتقادنا للجنته بأنها لم تعد تمتلك رؤية لحسم ملف الأندية بدليل أنها لجأت لسحب القانون من رئاسة مجلس النواب، بقوله، كلا، الحقيقة باتت واضحة لنا، منذ جلسة الأول من آب وحتى الآن، رئيس مجلس النواب تفاعل بآلية معينة مع اللجنة الأولمبية، ولن أتردد في مصارحتكم أن بعض النواب تآمروا ضد لجنتنا وذهبوا باتجاه الأولمبية للحصول على أصوات انتخابية من الأندية أو من اللجنة نفسها وما شابه ذلك ضمن الرياضة بشكل عام إذا ما إقيمت الانتخابات التشريعية العام المقبل، وبرغم ذلك لم يتمكنوا من إيجاد حل في أزمة قانون الأندية.

وعن تفسيره لخطوة ذهاب رئيس اللجنة الأولمبية الى رئيس البرلمان بحثاً عن حل إن كانت تعني تهميشاً وتجريداً لدور الرياضة البرلمانية المعنية بالقضية أم لا، أجاب، إن رئيس اللجنة الأولمبية لا يمتلك حلاً ولا يفتش عن حل! ويبدو أنه وقع تحت تأثير عدد من الاشخاص ربما هدّدوه بالإقالة أو شيء آخر، وإلا ليس من المعقول أنه يوقع مرتين بموافقته على تعديلات لجنة الشباب والرياضة البرلمانية، ثم يعود مرة ثالثة ويقول أنا غير قادر على إيجاد حل!

واستدرك، أن لجنتنا أصبحت مهمّشة نوعاً ما، ولا أخفيكم فأنا وأعضاء اللجنة قدّمنا استقالة جماعية احتجاجاً على ذلك ما بعد أزمة سحب القانون من رئاسة البرلمان في ١ آب الماضي، حيث كان هناك ضغط من الأخيرة بتهميش لجنتنا من خلال إدخال طرف يمثل منظمة المجتمع المدني لإيجاد حل في قانون الأندية، وأرى أنه لا توجد همّة بائنة لإصدار قوانين الرياضة لعدم وجود اهتمام بلجنتها داخل البرلمان.

نصيحة لعبطان .. ولكن !

وبشأن تقييمه لموقف وزير الشباب والرياضة عبدالحسين من أزمة قانون الأندية أفاد، بأنه منذ اليوم الأول صارحنا الوزير عبطان وقلنا له لا تحاول أن تكون أنت - بصفته وزيراً للرياضة ولا يمتلك أية صفة أخرى في الأزمة - ومن معك باتجاه واحد وتيار واحد وكتلة واحدة أمام الاندية الرياضية، كي لا يُفسر موقفك تسييس إدارة الأندية، ولكن للأسف لم يأخذ الوزير نصيحتي على محمل الجد، وأذكر أيام استيزارنا، كان هناك عمل كبير لوكيل الوزير لشؤون الرياضة عصام الديوان، وهو رياضي سابق وعاش أجواء الرياضة بكل ظروفها، ويمكن أن يتفاهم مع الرياضيين أكثر من غيره، والرجل نجح معنا في دورتين انتخابيتين (٢٠٠٧و٢٠١٢) ولم تحصل ردّة فعل ولم تتأزم مشكلة ما بين الأندية، لكن عندما أقدَم الوزير عبدالحسين عبطان على حل هيئات إدارة بعض الأندية وضم عدد من الأشخاص لها، أصبح هناك تخوّف مشروع لدى الأندية، وبعض رؤسائها شجّع على التمرّد ضد الوزارة، ولا ننسى، في السابق كانت تتوافر لدى الوزارة أموال جيدة تصرف على الأندية، وعندما شحّت اليوم استغلها البعض للانقلاب عليها، زد على ذلك أن جميع الأندية غير مقتنعة بتبعيتها للأولمبية ومشكلتها أنها شعرت بعدم احتضان الوزارة لها، وهناك شك ما في نواياها، كل ذلك تراكمَ وأحدثَ شرخاً في العلاقة بينها وبين الوزارة، واليوم يجب أن نجد حلاً واقعيا لها كونها الجهة القطاعية المسؤولة عن الأندية، تمتلك التأثير والتنمية والساحات والقاعات والأراضي والحضور في مجلس النواب والأهم أن لديها موازنة من الدولة العراقية.

وحذر جعفر اللجنة الأولمبية من الاستمرار في نهجها بعرقلة اصدار قانون الأندية، مذكراً أياها أنها جهة غير حكومية وأقرب الى منظمة مجتمع مدني، ويمكن إصدار كتاب يفيد بقطع الأموال عنها لأنها لا تختلف عن كيانات أخرى مثل النقابات الأهلية التي لا تمتلك موازنات مثبّتة من الدولة، لكنها تتسلّم بعض المنح لقضايا انسانية تمكّنها من إدارة أعمالها، أما الأولمبية فإن ميزانيتها تتجاوز ٣٠ مليار دينار تحتاج الى إدارة صحيحة وأن تعرف حجمها كي تسير رياضتنا بخطوات سليمة بلا مشاكل.

واختتم النائب جاسم محمد جعفر حديثه بالتأكيد على أن لجنة الشباب والرياضة البرلمانية ليست طرفاً في الانتخابات ولا علاقة لها بقضية الأندية، في وقت تبدي اللجنة حرصا عاليا على ضرورة إكمال الأندية دورتها الانتخابية الجديدة بعد انتخاب تشكيلاتها الإدارية، مبيناً أن هناك إرادات تنافسية تتصارع للاستيلاء على الأندية الرياضية بقوة لمصلحة سياسية أو هدر مال عام أو فساد، مشدّداً أنه ليس من حق أحد أن يحاسب لجنة الشباب والرياضة البرلمانية فمن واجبها أن تصل بالقانون الى مرحلته الأخيرة ليصوّت عليه اعضاء مجلس النواب، وبإمكانهم أن يرفضونه، وهذا ما يتكرر الآن أثناء القراءة الأولى لقانون اللجنة الأولمبية الوطنية الذي يواجه سيناريو التآمر نفسه من قبل زوّار مجلس النواب تحسّباً لانتخابات الاتحادات وتنفيذي الأولمبية، وأجزم هنا أن مصير قانون الأولمبية كسلفه الخاص بالأندية سيبقى معلقاً!

باختصار ديمقراطي

■ رعد العراقي

كشف حساب أولمبي

الحق يُقال أن اللجنة الأولمبية العراقية تحاول بكل الوسائل أن تعبر أمواج الأزمات التي تضرب أركان كيانها، بدءاً من غياب الإنجاز الرياضي الحقيقي الذي من المفترض أن يمثل خلاصة أدائها واتهاماتها بمحدودية امتلاكها الرؤية في النهوض بالواقع الرياضي وإحداث طفرة نوعية على المستويين القاري والدولي، مروراً بقانونها منذ سنوات، وأخيراً خوضها صراع إثبات مشروعية كيانها من أجل البقاء.

لا نريد أن نثخن جراح المحن التي أصابت تلك المنظومة بقدر ما نحاول أن نرمي بشباك الإنقاذ ونكون جزءاً من الحلول المطروحة لتصحيح إحدى الركائز المهمّة التي إذا ما صلحت فإنها ستكون درعاً تتحصن فيه الأولمبية وتصبح الجماهير هي خط الشروع الأول في الدفاع عنها ككيان وشخوص مؤتمنين على قيادتها.

الحديث هنا يتلخص في ضبط أدوات اللجنة الأولمبية التي تمثل مقياس نجاحها من عدمه.. ونعني به الاتحادات الرياضية التي مازالت تعمل وفق سياقات روتينية منغلقة لا تجرؤ على عبور حدود الطموح المحلي ولا تفرق بين الإنجاز الخادع والإنجاز الحقيقي.. وبالتالي فإن كل المفهوم الإداري لديها لا يعدو بين تنظيم الفعاليات الداخلية المحدودة والمشاركات الترويحية في بطولات لا تضيف رصيداً فنيّاً لقدرات لاعبيها ولا مؤشراً متصاعداً في ترتيب التنافس مع رياضي العالم، ولعلّ الدورات الأولمبية خير دليل على فشل تلك الاتحادات في تقديم أبطال يمكن أن يعتلوا منصّات التتويج.

المسألة لا تتوقف عند تلك المعضلة بل تتعداها إلى جوانب أخرى أكثر أهمية عندما تُكشف أرقام مالية مخيفة أنفقت خلال السنوات الماضية، دون أن يلوح أمام أنظارنا بناء لمنشآت رياضية حديثة أو نلمس وجود قاعدة شبابية تتسلح بقدرات ذهنية وبدنية وفنية يمكن أن تكون ذخيرة لنا في تحقيق الإنجازات في المستقبل القريب!

تلك التساؤلات الاستفهامية خلقت من الشكوك الكثير في أن توجّه اتهامات بوجود فساد مالي وعمليات هدر بالأموال غير مسيطر عليها، وإن ذهبنا بالظن نحو مقاصده الحسَنة، فنقول إن بدائية العمل الإداري لبعض الاتحادات فرّطت بأموال خزائنها بأبواب صرف كمالية وترفيهية لا تعود عليها بنتائج حقيقية آنية أو حتّى مستقبلية.

وعندما تغيب سلطة القرار عن متابعة ومحاسبة تلك الاتحادات وفق إجراءات إدارية وقانونية تهدف الى تقويم العمل وتشذيبه من أي عوالق فساد قد تصيبه مع غلق كل المنافذ التي تذهب بأموال الرياضة إلى حيث وصفه بـ(المال السائب) فإن ما يتبعه من إخفاق لا يمكن إلا أن يكون نتاج ضعف تلك السلطة وعدم قدرتها على فرض مفهوم توجيه تحديد الإنفاق نحو هدف التطوير وبناء جيل شبابي قادر على المنافسة في تحقيق الإنجاز ولا غير ذلك.

إن أمام اللجنة الأولمبية طريق متاح قد يرسم لها آفاقاً جديدة في عملية السيطرة والتوجيه عبر استغلال شهر كانون الأول المقبل في إجراء كشف مراجعة وتقييم لكل الاتحادات الرياضية وتحديد المبالغ المستلمة ومسالك الإنفاق المتبعة وماهية البطولات التي اشتركت بها والنتائج المتحقّقة ومدى تأثيرها الفعلي في تأهيل الرياضيين، إضافة الى الوقوف على الأموال المخصّصة في بناء فرق القاعدة لديها من إعداد ومشاركات ونسبة ما تم صرفه من رواتب من أجل تقنين الأموال المخصّصة على الاتحادات التي لم تحسن التصرف، وتحاول أن تخدع سلطة الدولة واللجنة الأولمبية والجماهير الرياضية بمناهج ضعيفة لا تسند إلى التخطيط والإدراك بالمسؤولية التي كانت وما زالت هي أحد الأسباب في تراجع الرياضة العراقية.

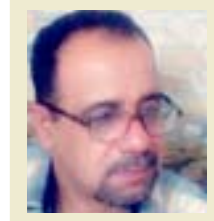

تلك التساؤلات الاستفهامية خلقت من الشكوك الكثير في أن توجّه اتهامات بوجود فساد مالي وعمليات هدر بالأموال غير مسيطر عليها.

لقاء محسوم لطائرة الصناعة مع بلد

□ بغداد / المدى

يشهد اليوم السبت إجراء منافسات الدور الثاني من جولة الإياب لحساب المجموعة الأولى ضمن دوري الكرة الممتاز التي تجري على قاعة الشعب المغلقة للألعاب الرياضية المغلقة بالعاصمة بغداد، بمشاركة فرق الصناعة وبلد والحبانية والشرطة والكوفة .وستكون الساعة الثالثة عصراً موعداً لإقامة المباراة الأولى التي تجمع فريق الصناعة مع ضيفه فريق بلد، القادم من محافظة صلاح الدين في لقاء شبه محسوم لصالح الأول نظراً لفارق الإمكانات المتواجدة لديهما من ناحية ضمهما لاعبي المنتخبات الوطنية في صفوفهما، تعقبه المباراة الثانية التي يلتقي فيها فريق الكوفة مع فريق الحبانية بالساعة الخامسة مساءً، بينما سيحصل فريق الشرطة على راحة بموجب جدول تم وضعه من قبل اتحاد الطائرة .ويلتقي فريق الحبانية مع فريق الشرطة بالساعة الثالثة عصر غد الأحد على قاعة الشعب المغلقة للألعاب الرياضية في افتتاح الدور الثالث من جولة الإياب في مباراة يطمح فيها الأخير الى تعزيز رصيد من النقاط من أجل المحافظة على صدارة المجموعة الأولى ويواجه فريق بلد مع الكوفة بالساعة الخامسة مساءً على القاعة ذاتها، فيما ستقام في اليوم التالي مباراتان الأولى يلعب فيها فريق الشرطة مع فريق الصناعة بالساعة الثالثة عصراً، ضمن الدور الرابع من جولة الإياب في قمة ساخنة ستكون مثيرة حتى اللحظات الأخيرة باعتبارهما من الأندية الجماهيرية البغدادية على صعيد اللعبة بينما يواجه فريق بلد مع فريق الحبانية بالساعة الخامسة مساءً .وسيكون يوم الثلاثاء المقبل موعداً لإقامة منافسات الدور الأخير من جولة الإياب لحساب المجموعة الأولى، حيث يخوض فريق الشرطة المباراة الاولى مع فريق بلد بالساعة الثالثة عصراً تعقبها المباراة الثانية بين فريقي الكوفة والصناعة بالساعة الخامسة مساءً.

الصقور يتربّصون بالنوارس ثأراً للسوبر

□ بغداد / حيدر مدلول

تتجه الأنظار بالساعة ٥ مساء اليوم السبت الى ملعب الشعب الدولي، حيث يحتضن كلاسيكو بغدادياً ساخناً بين فريق القوة الجوية حامل لقب دوري الكرة الممتاز وضيفه فريق الزوراء بطل كأس المسابقة في مباراة يتوقع أن يحضرها اكثر من ٥٠ ألف متفرج من أنصارهما من العاصمة بغداد وبقية المحافظات ضمن منافسات الدور الثاني من جولة الذهاب للموسم الكروي الحالي.

وقال أمين سر نادي القوة الجوية الرياضي جاسم كاطع لـ(المدى) إن لاعبي فريقه يتطلعون في هذه المباراة الى الثأر وردّ الاعتبار من نظرائهم لاعبي الزوراء بعد أن لعب الحظ دوره في الخسارة بكأس السوبر للموسم الحالي في ركلات الترجيح التي ضيّعها ملعب كربلاء الدولي يوم ١٧ تشرين الثاني الحالي، من أجل مواصلة الرحلة في حملة الدفاع عن اللقب للعام الثاني على التوالي بدوري الكرة الممتاز الذي تريده الجماهير أن لا يخرج من خزينة النادي لاسيما في ظلّ تواجد عدد من أهم الأوراق التي يعتمد عليها المدرب حسام السيد في حسم المواجهات المثيرة ويقف في مقدمتهم المهاجمون حمادي أحمد وأمجد راضي وعماد محسن والسوريان زاهر ميداني وخالد المبيض، والحارس الأمين فهد طالب.وتابع أن الملاك التدريبي للفريق، أشر عدداً من نقاط الضعف والخلل الموجودة لدى الخط الدفاعي لفريق الزوراء وضعف لاعبيه في شن الهجوم المباغت والسريع على مرمى الخصوم، وهذا ظهر بشكل واضح في المباراة الأولى التي تمكّن فيها من الفوز على فريق الصناعات الكهربائية بصعوبة بالغة عن طريق صانع ألعابه إبراهيم بايش، حيث تم وضع خطة تكتيكية محكمة سيتم تطبيقها من قبل اللاعبين الذين سيلعبون منذ البداية تعتمد على فرض رقابة لصيقه على اللاعب حسين علي المحرّك الأساس الذي يطبّق تعليمات مدربه أيوب أوديشو من خلال المهارة والسرعة اللتين يتميز بهما في تزويد زملائه المهاجمين بالعديد من الكرات، الى جانب القيام بالهجوم المُضاد من أجل تسجيل هدف مبكر يعطي الأفضلية لنا في الدقائق المتبقية من الشوط الأول بانتظار استغلال فترة الاستراحة بين الشوطين من أجل اعطاء توجيهات جديدة من قبل المدرب حسام السيد، يضمن للفريق مواصلة السيطرة على المجريات وبما يؤدي الى تسجيل أهداف أخرى تسهم في إنهاء المباراة لصالح الجوية تعزز من رصيد النقاط لتبلغ ٤.

شريط النجوم

■ يريد الإسباني خوان ماتا المحترف في صفوف فريق مانشستر يونايتد الانكليزي، أن يستمر في اللعب حتى بلوغه ٤٠ عاماً من أجل السير على خطى زميله الويلزي ريان غيغز.

وذكر في تغريدة له على حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، أن عقده مع فريق الشياطين الحمر سينتهي في نهاية الموسم الجاري الذي يبلغ عمره ٢٩ سنة، وإدارة النادي تخطط لبقائي مواسم أخرى في ظل رغبة البرتغالي جوزيه مورينيو في الاستفادة من الخبرة الطويلة التي كسبتها من اللعب في الدوري الانكليزي لكرة القدم.

وتابع أنه سيكون محظوظاً في البقاء مع مانشستر يونايتد لمدة ١١ عاماً، لكي أكرر انجاز الويلزي ريان غيغز الذي دافع عن ألوان الفريق حتى وصل الى سن ٤٠، حصل فيها على الكثير من الالقاب المحلية والقارية والعالمية في العصر الذهبي مع المدرب أليكس فيرغسون.

■ بات السوري عمر خريبين مهاجم فريق الهلال السعودي لكرة القدم على خطوة واحدة من نيل جائزة أفضل لاعب لعام ٢٠١٧ بالقارة الآسيوية التي سيتم الإعلان عنها يوم ٢٩ تشرين الثاني المقبل، في حفل سيقام بالعاصمة التايلاندية بانكوك.

وذكرت تقارير اعلامية آسيوية، أنه برفقة فريقه يحتاج الى التغلب على مضيّفه فريق أوراوايد الياباني في مباراة جولة الإياب لنهائي دوري ابطال اسيا ٢٠١٧ الذي سيحتضنه ملعب سايتاما ٢٠٠٢ بالعاصمة طوكيو بالساعة ١:٣٥ ظهر اليوم السبت، من اجل أن تكون تكون جائزة اللاعب الأفضل من نصيبه، وخاصة أنه يتربع حالياً على قائمة اللاعبين الهدافين برصيد ١٠ أهداف، الى جانب أنه لعب دوراً كبيراً في وصول منتخب بلاده الى الملحق النهائي الآسيوي المؤهل لمونديال روسيا.

وأضافت تلك التقارير، أن المهاجم عمر خريبين سيصبح أول لاعب سوري ينال جائزة اللاعب الأفضل.